

المنتدى العالمي الخامس للمياه

إجماع اسطنبول للمياه

إعلان السلطات الإقليمية والمحلية

نحن، رؤساء البلديات وممثلين منتخبين محليين/إقليميين من مختلف أنحاء العالم، مجتمعون في آذار/مارس 2009 في اسطنبول، قد شاركنا في **إجماع اسطنبول للمياه** لتطوير استراتيجيات إدارة المياه في مواجهة التحديات العالمية.

إن "إعلان الحكومات المحلية بخصوص المياه" بمناسبة انعقاد المنتدى العالمي الرابع للمياه في المكسيك، وذلك يوم 21 مارس 2009، قد اشار على أهمية معرفة ودور ومسئولية قادة السلطات المحلية والإقليمية في ادارة المياه والصرف الصحي، كما دعا الحكومات الوطنية لمزيد من المشاركة الفعالة.

وبناءً على التزاماتنا السابقة، نعبر عن استعدادنا لأخذ دور قيادي في زيادة أساليب إدارة المياه المتكاملة و المتشاركة "من أجل بناء جسور بين الأفكار والآراء المختلفة في ما يخص المياه" وتعزيز قدرات مدننا وأقاليمنا لمجاراة الضغوط الخارجية المتزايدة وللمساهمة بوجه عام في تنميتنا المستدامة.

الجزء الأول – إعلان الحكومات المحلية والإقليمية والدعوة لاتخاذ الإجراءات اللازمة

وتوافقاً مع هذا الإجماع، ندرك ما يلي :

- الوصول الى نوعية مياه جيدة وصحية وصرف صحي هو حقاً أساسياً لكل البشر ويلعب دوراً هاماً في الحفاظ على الحياة، والمحافظة على صحة السكان ومكافحة الفقر؛¹
- تعتبر المياه ملكاً عاماً وبناءً عليه يجب أن تكون تحت السيطرة العامة الكاملة مستقلة عما لو تم تكليف القطاع الخاص بإدارتها أو لا.
- إن معالجة مياه الصرف الصحي أمر هام وضروري على نفس مستوى أهمية المياه وبحاجة الى أن يعطى اعتبار في الأجندة السياسية للحكومات المحلية والإقليمية والوطنية.
- يلعب المستوى المحلي دوراً هاماً متزايداً في توفير وتوزيع خدمات المياه الصرف الصحي.
- تعد التغيرات العالمية السريعة مثل النمو السكاني والتطور الاقتصادي والهجرة الداخلية والتجمعات الحضرية، مع وجود أكثر من نصف سكان العالم يعيشون حالياً في المدن، تضيف أعباء جديدة على مصادر المياه وبنيتها التحتية وعلى النظم التي توفر خدمات المياه والصرف الصحي لمواطنينا والمنشآت

¹ إننا ندعم بشدة في هذه الإطار مبادئ لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حول الحق في المياه

- التجارية والصناعية المؤسسات. وهذه التغيرات العالمية السريعة تضيق مزيداً من الصعوبات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) في ما يتعلق بتوفير المياه والصرف الصحي.²
- ان الأحياء الفقيرة والتجمعات السكنية العشوائية في المدن وضواحيها في تزايد كما وإن الفقر أصبح قضية متزايدة، مما يتطلب الربط بين الوصول والحصول على المياه والصرف الصحي وسياسات استخدام الأراضي ومعالجته كضرورة ملحة.
- ان التغيرات المناخية ستؤثر على كل أوجه دورة المياه الأمر الذي سيؤثر بدوره على المواطنين إذ ان مشكلة ندرة المياه والكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والجفاف سوف تتفاقم ومستوى البحار سوف يرتفع والحرارة سوف ترتفع وسوف تتغير نظم مخزون المياه الجوفية ومعدل سقوط الأمطار ونظم تدفق التيار.
- تعتبر إدارة مصادر المياه على المستوى المحلي والإقليمي وسيلة ممكنة للتكيف مع التغيرات العالمية.
- إن طبيعة ومدى وديناميكية مشاكل المياه تبرز نقاط اختلاف وتقارب بين الدول المتقدمة والدول النامية، ففي حين إن قلة أو قدم البنية التحتية للمياه تعتبر تحدي لكل من التمويل وتقوية القدرات وتحسين الإطار القانوني حيث أنها مصادر قلق رئيسية خاصة في الدول النامية.
- تبرز الحاجة لأسلوب ثابت وجديد للتجاوب مع متطلبات المياه على المستويين المحلي والإقليمي ولضمان اجراءات تكيف وتخفيف لمواجهة التغيرات العالمية. إن إدارة خدمات المياه بطريقة مثالية وعادلة ومستدامة تتطلب حلول وأساليب متكاملة وتنسيق الجهود والمشاركة في تحمل المسؤوليات من قبل الجهات الحكومية المعنية بمختلف مستوياتها.
- معالجة الصرف الصحي يجب أن يكون مدمج ومتضمن في التخطيط المحلي والإقليمي العام، والربط مع قطاعات أخرى مثل تصريف مياه الأمطار وتوفر المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة، تنفذ حيثما أمكن، من خلال أساليب وطرق لامركزية، مدعومة بحملات تثقيف وزيادة الوعي العام لتحسين النظافة المنزلية.
- إن التخطيط والتصميم المحلي والإقليمي بحاجة لأن يراعي ويهتم أكثر بموضوع المياه.
- يلعب مشغل/مزود الخدمة/المصلحة العامة دور مركزي في تقديم خدمة المياه والصرف الصحي وآليات الدعم المتبعة لتحسين قدراتهم وتقوية أعمالهم الغير كافية.
- إن تقديم خدمة جيدة من المياه والصف الصحي يترافق مع ويتطلب تكاليف باهظة. وفي الوقت نفسه فإن الحصول على المياه والصرف الصحي بكميات كافية ونوعية جيدة ومستدامة يجب أن تتوفر بتكلفة عادلة وممكنة خاصة بتكثيف استعادة التكلفة للسكان الأكثر فقراً.
- إن استعمال المياه في المدن والمناطق الحضرية والمناطق الريفية هي معتمدة على بعضها بدرجة عالية لا يتجزأ، والمياه المحلية المتوفرة دوماً تلعب دوراً هاماً في ضمان انتاج الغذاء الزراعي ومنع تفرغ القرى من السكان ونزوحهم للمدن: وعلى السلطات المحلية أن تدرك أهمية الزراعة الريفية التي تلعب دور هام في تقديم وتوفير الغذاء للمدن والمراكز الحضرية.

إضافة إلى ذلك، وتأييداً لإلتزامنا بتنفيذ وتطبيق ما ورد، فإننا كرؤساء بلديات وممثلين منتخبين محليين وإقليميين، ندعوا حكوماتنا الوطنية والمؤسسات الدولية إلى:

- اعتبار الأمن المائي من أعلى أولويات السياسات الوطنية والدولية، ارتكازاً على مبدأ ضرورة توزيع موارد المياه بطريقة ملائمة وعادلة ورشيده لجميع المتسفيدين، وذلك لدعم ومساندة الأهداف الاجتماعية والصحية

² إن أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية تعد موضع اهتمام مباشر من الحكومات المحلية، حيث تقترح هذه الأهداف تقترح خفض نسبة الأفراد ممن يتعذر عليهم الحصول على مياه شرب آمنة وصرف صحي متطور بشكل دائم إلى النصف بحلول عام 2015.

بشكل متكامل و مترابطة ودعم النشاطات الاقتصادية والتوظيفية، والتنمية الثقافية والرفاهية وتنمية البيئة الصحية.

- الإسراع في تنفيذ التعهدات المتفق عليها حول الحصول على المياه والصرف الصحي ومكافحة الفقر خاصة في الدول النامية من أجل الوصول الى تحقيق الأهداف التي حددتها خطة العمل التنفيذية في جوهانسبرغ والأهداف الإنمائية للألفية.
- تأسيس آلية حوار تضمن أن للسلطات المحلية والإقليمية، من خلال نقل فعال لقدراتها ووسائلها، السلطة القانونية والموارد المالية والقدرة المؤسساتية والمهارات التقنية والكوادر البشرية المناسبة لإدارة إمدادات المياه والصرف الصحي محلياً وإقليمياً. ووفقاً لمبدأ المشاركة والدعم واللامركزية، فعلى السلطات المحلية، وبالتشاور مع المستفيدين والمعنيين، أن تملك الحرية والإمكانية أن تختار بين أنماط الإدارة المتنوعة في توفير الخدمة.
- إشراك السلطات المحلية والإقليمية في تحديد وتنفيذ الاستراتيجيات السياسية التي تم وضعها على المستوى الوطني والإقليمي حول الإدارة المستدامة للمياه لتحسين الحصول على المياه والصرف الصحي والإعداد للتغيرات المناخية والتغيرات العالمية الأخرى وخاصة في الدول الساحلية والجزر. وتتطلب هذه التغييرات إقامة مشاريع بنية تحتية جديدة وإدخال تأثيرات مرتبطة بالتغيرات المناخية على تصميم شبكة المياه والصرف الصحي ومياه الأمطار وخدمات البنية التحتية الحضرية الأخرى.
- تطوير آليات تمويل مباشر جديدة وإطار تنظيمي يسمح ويسهل للحكومات المحلية والإقليمية الحصول عليها وذلك لتلبية احتياجات السكان وخاصة الفقراء وللتأقلم والتكيف مع المتغيرات العالمية الجديدة.
- إعتبار الاستثمار في قطاع المياه وضمه ضمن عمليات تخفيف الديون، مثل استبدال الديون باستثمارات في قطاع المياه ومعالجة الصرف الصحي.
- توجيه الاهتمام الأكبر لفهم وتحليل والتنبؤ للمناخ في المستقبل وعلى السكان والتطورات الأخرى المؤثرة على دورة المياه وأنظمة إدارتها على المستوى الوطني والإقليمي، ومشاركة المعرفة المكتسبة مع الحكومات المحلية والمساعدة في تحليل هذه التطورات وعلاقتها بالمستوى المحلي.
- تأسيس واعتماد آلية فعالة لإشراك السلطات المحلية والإقليمية في عملية إدارة المياه المجمع.
- حث السلطات المحلية والإقليمية لإعتبار والإهتمام أكبر بخيارات السياسات القطاعية وأثرها على دورة المياه وأثرها على المناطق الريفية والحضرية وعلى النظم البيئية.
- دعم التعاون الدولي بين السلطات المحلية والإقليمية من أجل العمل على تحقيق الأهداف الألفية الإنمائية حول المياه والصرف الصحي من خلال إنشاء شراكات ممولة بين الحكومات المحلية والإقليمية في كل من الدول المتقدمة والنامية من خلال السماح حيثما أمكن بتخصيص جزء من الأرباح والواردات المجموعة من مستخدمي خدمات المياه والصرف الصحي لهذا الغرض.

الجزء الثاني: تعهدات الحكومات المحلية والإقليمية:

مدركين الحاجة الملحة لتطوير استراتيجيات فعالة، فإن المدن والأقاليم تعتمد على أطر قانونية ومؤسسية ومالية ملائمة ومدى توفر القدرات البشرية والتقنية. وعلى الرغم من ذلك، فإن كلاً من التغيرات المناخية والنمو السكاني والتركيز الحضري والنمو الاقتصادي السريع والضغطات الأخرى تؤثر على موارد المياه ونظمها تتفاقم بشكل أسرع وأكبر من مدى تجاوب الأنظمة الاجتماعية والسياسية الحالية معها.

لذلك، نحن، كرؤساء بلديات وممثلين منخبين محليين وإقليميين، الموقعون على **إجماع أو إتفاق اسطنبول للمياه**، نيابة عن حكوماتنا المحلية والإقليمية، نعرب عن رغبتنا السياسية الجلية في التأهب لهذه التحديات من

خلال الاستفادة منذ الآن من كل ما لدينا من سلطة وموارد والتعهد بالقيام بما يلزم للمساهمة في نظام مياه متطور وتوجيه سياساتنا المحلية وأساليبنا لأجل إدارة مائية مستدامة وتطوير البنى التحتية الجيدة المتعلقة بها.

وقد تم اتخاذ هذا التعهد على أمل أن تدرك الحكومات الوطنية والمؤسسات الدولية حقيقة الدور الأساسي المميز للسلطات المحلية والإقليمية في تحسين سبل الحصول على المياه وإجراء التكيف الفعال في قطاع المياه وستبادر في القريب العاجل بالقيام بالإصلاحات السياسية المطلوبة لتسيير جهود الحكومات المحلية القانونية والتقنية وتمويلها وتفعيلها.

ومن أجل الوفاء بهذا التعهد، سوف نقوم بعمل كل ما لدينا من ثقل سياسي لتطبيق أسلوب تكاملي وتشاركي في إدارة مستدامة للمياه والصرف الصحي واطلاق النشاطات التالية في مدننا وأقاليمنا بناءً على الأطر التنظيمية الواردة في الملحق³.

- تقييم وحصر الضغوطات الداخلية والخارجية على موارد المياه والتنوع الحيوي المائي من أجل تحديد التحديات الأساسية المتعلقة بحمايتها.
 - جرد وتحديد سياسات واستراتيجيات وخطط الحكومات المحلية والإقليمية التي يجب تعديلها للتعامل مع التحديات العالمية التي تشكل تهديداً لموارد المياه المحلية وأنظمتها على المدى المتوسط والبعيد.
 - تطوير حوار مع جميع المساهمين وذوي العلاقة على المستوى المحلي/الإقليمي من أجل خلق رؤيا مشتركة بين الشركاء الأساسيين، ولتحديد الأولويات المحلية والخطط التنفيذية في قطاع المياه.
 - تحديد أهداف قابلة للقياس محددة تتوافق مع مناطق نفوذنا تعكس تعهداتنا المقدمة حول اتفاق اسطنبول للمياه وتشكيل إطار خاص بالتقارير والرقابة لتعزيز المساءلة لاستراتيجياتنا ونشاطاتنا.
 - تنفيذ خطط عملنا من أجل الحصول على تحسينات ملحوظة في مجال خدمات المياه والصرف الصحي الخاص بنا وزيادة التكيف والمرونة على المستوى المحلي والإقليمي في وجه التغيرات العالمية.
- كما نتعهد أيضاً بتقديم تقرير عن نشاطاتنا ومشاركة التطور والتحديات في مدننا للوصول للنشاطات المذكورة أعلاه بمناسبة انعقاد منتدى المياه العالمي القادم في عام 2012.

³ أنظر الملحق حول التحليل والأهداف والإجراءات في قسم الارشادات

الملحق:

إرشادات لخطة العمل المحلي والإقليمي

(ويتم تصميمها وفقاً للوضع المحلي)

تحليل:

يجب على السلطات المحلية والإقليمية أن تقوم بتطوير تقييم وخطة لمواجهة لتلك التحديات والتي على الأرجح سيكون لها أثر على موارد المياه وخدمات المياه والصرف الصحي، بما يشمل ما يلي:

- القيام بتقييم وتحليل، بالتعاون مع الجهات المعنية من مساهمين ومؤسسات، أثر التغيرات المتوقعة على عدد السكان واستخدام الأراضي والتوجهات الاقتصادية والمتطلبات الناتجة عنها فيما يتعلق بمراد المياه ومقارنتها مع مراد المياه المتوقع توفيرها.
- تحديد عدد السكان الذي يتعذر عليهم الحصول على مياه شرب آمنة وخدمات صرف صحي.
- تحديد عدد السكان الأكثر تهديداً بالمشاكل الصحية المرتبطة بالمياه.
- القيام بدراسة خاصة حول متطلبات المياه والصرف الصحي ومن ضمنها عمية الصيانة والتمويل الملائم لها.
- تحديد الموانع التي تعوق الإدارة المتكاملة للمياه بما في ذلك ضغوط القطاع.
- تجميع أفضل التوقعات المناخية المتاحة التي تنطبق على العوامل المائية والتي تتبع للمدينة/ السلطة المحلية (منابع المياه حتى البحار).
- تقييم قدرة المدينة على تقديم الخدمات المتعلقة بالمياه وبالصرف الصحي في ظل سيناريوهات تغييرات مناخية عالمية جزرية.
- تحديد المخاطر الأخرى المرتبطة بالمناخ والمزايا والشكوك المحتملة في ما يتعلق بإدارة المياه.
- تقييم تهديدات الكوارث المرتبطة بالمياه والتلوث.
- تقييم الاطار التنظيمي والقدرة المؤسسية.
- تحديد الحاجة الى المياه المتعلقة بتنظيم النشاطات الاجتماعية والاقتصادية (الزراعية والصناعية) والمؤسسية والبيئية.

الأهداف:

ستقوم الحكومات المحلية والإقليمية بتطوير أهداف محددة وقابلة للقياس مكيفة حسب وضعها الخاص ووفقاً لظروفها المحلية وصلاحياتها وبصورة طوعية تماماً.

وفي يلي أمثلة على أنواع هذه الأهداف:

- تقليل كمية الفاقد في المياه بنسبة -----% قبل عام -----
- زيادة امداد المياه للاحتياجات البشرية بنسبة -----% قبل عام -----
- زيادة امدادات المياه بنسبة ---لتر لكل فرد في اليوم الواحد قبل عام -----
- توفير نسبة ----% من استهلاك الفرد للمياه المنزلية قبل عام -----

- تحقيق معايير جودة المياه المعتمدة دولياً قبل عام -----
- جمع مياه الصرف بنسبة-----%ومعالجتها بنسبة-----% قبل عام-----
- فحص مصبات مياه الصرف الصناعية سنوياً بنسبة-----%
- التحقق من ملائمة كمية المياه لاحتياجات النظم البيئية قبل العام-----
- تقليل الخسائر الناتجة عن الكوارث المرتبطة بالمياه من نسبة % من إجمالي الناتج القومي(و/أو الإقليمي) إلى أقل من 5% من إجمالي الناتج القومي

الإجراءات:

ومن أجل تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، يمكن أن يتم اتخاذ الإجراءات التالية:

- تطوير مجموعة من التقنيات الحديثة والمتطورة لإدارة المياه والصرف الصحي ومياه الأمطار استجابة للتمدين والتحضر وكذلك وللخوف والتغيرات المرتبطة بالتغيرات العالمية، مع الأخذ بعين الاعتبار أيضاً امدادات المياه في المناطق الريفية.
- تبني إجراءات للتخطيط المكاني للحماية ولمحاربة آثار التغيرات العالمية على خطورة الفيضان على مستوى حوض النهر وارتفاع مستوى البحر.
- تنوع مصادر امدادات الماء لتوفير مزيد من المرونة للمستقبل المبهم، على سبيل المثال عن طريق وحدات التخزين أو استخراج مياه جوفية مستدامة أو حفظ المياه أو المياه المعاد تدويرها أو تحلية المياه.⁴
- التشجيع على اتخاذ إجراءات تنظيمية من أجل مشاركة المواطنين في القرارات الخاصة بإدارة المياه على المستويات المحلية والإقليمية وأحواض الأنهر.
- الاستثمار في بنية تحتية أكثر ملائمة واستدامة.
- تقليل الآثار الصحية السلبية المرتبطة بالمياه على سكان المدن.
- حماية البيئة، وخاصة البيئة المائية، من الآثار التراكمية لتطور التمدين والتغيرات المناخية.
- الحد من استخدام الأراضي لحماية الموارد المائية والتنوع الحيوي فيها.
- العمل مع القطاع الصناعي والتجاري لتحسين جودة المياه وإعادة استخدامها في العمليات والمنتجات وإيقاف التلوث.
- تفضيل حلول اقتصادية فعالة لإدارة المياه، مثل تخزين مياه الأمطار وإعادة تدوير المياه المستعملة.
- وضع خطط وإجراءات لإدارة المخاطر الهيكلية وغير الهيكلية لتقليل الخسائر الناتجة عن كوارث ترتبط بالمياه.
- تطوير خطط للتحكم في الفيضانات وتطوير الصرف الصحي والاستجابة للكوارث والاستعداد لارتفاع مستوى البحار.
- التخطيط لإعادة تصميم وهندسة البنى التحتية، لتعزيز قدرتها على مقاومة الكوارث الكبيرة أو للعمل في ظل ظروف متغيرة.
- إعطاء المرأة والشباب دوراً في إمداد وإدارة الموارد المائية والحفاظ عليها وفي تقليل المخاطر.
- استعمال تقنيات متطورة وملائمة على المستوى المحلي من أجل تحسين فعالية نظم المياه والصرف الصحي.

الحكومات المحلية والإقليمية التالية قد طالبت ببقاء العبارة حول نقل المياه من الأحواض الداخلية: السلطة الإقليمية في فنسيا، السلطة الذاتية لإقليم مرسيا (اسبانيا)، لجنة المتوسط الداخلية لمؤتمر الأقاليم الساحلية/ CIM-CPMR⁴

- تشجيع التبادل الثقافي والتعليمي وتأمين التدريب والاستفادة من التكنولوجيا لضمان استدامة إدارة المياه والتنمية الاقتصادية.